TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/45/L.1/Add.2
16 October 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الخامسة والأربعون
جنيف، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
البند ١٠ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الخامسة والأربعين

المقرر: السيد فيليب ميرلان (فرنسا)

البند ٧: استعراض أنشطة التعاون التقني التي يتولاها الأونكتاد

المتكلمون:

المغرب	هندوراس
تونس (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)	اليمن
أوروغواي (بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)	جمهورية كوريا
إندونيسيا (بالنيابة عن المجموعة الآسيوية)	الاتحاد الروسي
النمسا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)	مصر
مدغشقر	سويسرا
النرويج	اليابان
إثيوبيا	منسق الأمم المتحدة في الصومال

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وتُرسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود **في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨**، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section
Room E. 8106
Fax No. 907 00 56
Tel. No. 907 5656/5655

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يتولاها الأونكتاد وفقا للفقرة ٩٦ من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"

(البند ٧ من جدول الأعمال)

١- كانت أمام مجلس التجارة والتنمية، كي ينظر في هذا البند، الوثيقتان التاليتان:

"استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد: تقرير من الأمين العام للأونكتاد" (TD/B/45/6 وAdd.1 وAdd.2)؛

"الاستنتاجات المتفق عليها للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية بشأن استعراضها لأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وتمويلها" (TD/B/WP/L.84).

٢- وتحدث ممثل المغرب بصفته رئيسا للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورتها الثانية والثلاثين، فأبلغ إلى المجلس نتائج مشاورات الفرقة العاملة (TD/B/WP/L.84). وقال إن الفرقة العاملة ناقشت، في جملة ما ناقشته، اقتراح الأمانة المتعلق بالاسترداد الجزئي للتكاليف بالنسبة لبرامج مختارة هي النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع. وأبدت الفرقة العاملة اتفاقا عاما حول مبدأ ضمان الاستدامة المالية الذاتية لهذه البرامج، ولكن أُعرب عن آراء مختلفة بخصوص طرائق الاسترداد الجزئي للتكاليف. ولئن كانت أغلبية البلدان المتقدمة قد أعربت عن تأييدها لمشروع الأمانة، رأى العديد من البلدان النامية أن هذه المقترحات تستدعي مزيدا من التفكير. وقُدمت مقترحات في هذا الصدد، خاصة من أجل مراعاة حالة أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل. وأخيرا، تضمنت الاستنتاجات التي اتفقت عليها الفرقة العاملة مشروع مقرر أحالته الفرقة إلى المجلس وأوصت باعتماده. ووجه المتحدث الانتباه بوجه خاص إلى الفقرة ١٣ من مشروع المقرر، فقال إن الفرقة العاملة تتوقع من الأمانة أن تعد مقترحات منقحة بشأن الاسترداد الجزئي للتكاليف، آخذة في اعتبارها الشواغل التي أعربت عنها الفرقة العاملة.

٣- وأشارت المتحدثة باسم المجموعة الأفريقية (تونس) مع الارتياح إلى استمرار نمو أنشطة التعاون التقني، ولا سيما ارتفاع حصة الإقليم الأفريقي وأقل البلدان نموا، تماشيا مع توصيات الأونكتاد التاسع. وأعربت عن تقدير مجموعتها لجميع المانحين. وشكرت للأمانة إعدادها "دليل التعاون التقني" الذي يقدم معلومات عن كيفية طلب المساعدة، وأعربت عن تقديرها للجهود المبذولة لتعزيز التعاون بين الأونكتاد وغيره من المنظمات العاملة في المجالات المتصلة بالتجارة؛ وحثت في الوقت نفسه الأمانة على مواصلة تعزيز التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية. ونوهت بوجه خاص بالشراكة القائمة بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية في تنفيذ "برنامج المساعدة التقنية المتكامل والمشترك في أقل البلدان نموا وفي بلدان أفريقية أخرى"، والتعاون الوثيق القائم بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي فيما يخص الأنشطة التي صدرت بها ولاية عن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نموا. وفيما يتعلق بتوزيع نفقات التعاون التقني في الإقليم الأفريقي، أكدت ضرورة

التركيز على الأنشطة القطرية وبناء القدرات؛ فالتكامل الإقليمي، على أهميته، لا يمكن إقامته إلا على أساس قدرات وطنية سليمة. وقالت إنه يمكن زيادة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب عن طريق "التعاون الثلاثي"، وشجعت أمانة الأونكتاد على الاستعانة بمزيد من خبراء البلدان النامية. وفيما يخص مسألة الاسترداد الجزئي للتكاليف، قالت إن مجموعتها ترى أن تنفيذ هذه التدابير سابق لأوانه، لأن المسألة تستوجب مزيدا من المناقشة. وأوضحت في هذا الصدد أن مجموعتها تؤيد فكرة وضع جدول متغير وإعفاء أقل البلدان نموا إعفاء كاملا.

٤- وشدد المتحدث باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي** (أوروغواي) على أهمية أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني بالنسبة إلى إقليمه. ولكنه لاحظ مع عميق القلق أنه على الرغم من ارتفاع إجمالي نفقات التعاون التقني في عام ١٩٩٧ واصلت حصة مجموعته تراجعها بحيث لم تبلغ سوى ٦ في المائة في عام ١٩٩٧، ومن المتوقع أن تنخفض إلى ٤,٦ في المائة في عام ١٩٩٨. وأوضح أن هذه الحصة هي الأدنى بالقياس إلى حصص المجموعات الإقليمية الأخرى. وطلب إلى الأمانة، بالاستناد إلى الفقرة ٩١ من "شراكة من أجل النمو والتنمية" والفقرة ٢٥ من نتائج استعراض منتصف المدة، أن تراعي احتياجات إقليمه المحددة لدى تصميم مشاريع التعاون التقني وتنفيذها.

٥- وفيما يخص مسألة الاسترداد الجزئي للتكاليف، أعرب عن ارتياحه للفقرة ١٣ من مشروع المقرر المقدم إلى المجلس، التي تقضي بأن تراعي الأمانة لدى مواصلة تحليل المسألة التعليقات والمقترحات التي تبديها الفرقة العاملة. وأعرب أيضا عن ارتياحه للقرار الذي اتخذته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة للجمعية العامة بشأن الوفورات التي حققها الأونكتاد نتيجة إعادة تنظيم آليته الحكومية الدولية وإصلاح الأمانة. وقال إن الفقرة ٢ من ذلك القرار وافقت على استخدام مبلغ ٠٠٠ ٠٨٨ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتغطية تكاليف مشاركة خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد، ومن المرتقب أن يتخذ المجلس قرارا نهائيا بشأن طرائق تنفيذ هذه الفقرة. وأكد أن هذه الطرائق ينبغي أن تكون عامة وبسيطة، وأن تكفل التوازن الإقليمي وتراعي مصالح البلدان النامية. وأخيرا، قال إن مجموعته ترى أن الجمعية العامة ينبغي أن تطلب إلى أمانة الأونكتاد تقديم تقرير عن المسألة في دورتها المقبلة.

٦- وقالت المتحدثة باسم **المجموعة الآسيوية** (إندونيسيا) إن التعاون التقني هو واحد من أهم مكونات أنشطة الأونكتاد، وحثت المانحين على مواصلة دعم هذه الأنشطة، ولا سيما الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نموا. وأوضحت أنه على الرغم من ارتفاع حصة الإقليم الآسيوي من نفقات التعاون التقني في عام ١٩٩٧، فهي لا تزال منخفضة المستوى نسبيا نظرا إلى احتياجات الإقليم، وأكدت أن على الأمانة أن تسعى إلى تحقيق توازن نسبي أفضل في حصص الأقاليم المختلفة من أنشطة التعاون التقني آخذة في الاعتبار احتياجات كل منها. وفيما يتعلق بمسألة الاسترداد الجزئي للتكاليف، شددت على ضرورة ضمان الاستدامة المالية للبرامج قيد الاستعراض، وحثت المانحين على مواصلة دعمهم لها. ودعت إلى إجراء تقييم شامل لتكلفة وضع هذه البرامج وإدامتها، كيما يتاح اتخاذ قرار مدروس في هذه المسألة، مع المراعاة الواجبة لحالة أقل البلدان نموا على وجه التحديد. وقالت إن اللجوء إلى الاسترداد الجزئي للتكاليف لا ينبغي اعتباره بديلا للدعم المقدم من المانحين. وأخيرا، شجعت على مواصلة التعاون بين الأونكتاد والمنظمات الأخرى العاملة في ميدان التجارة وشكرت للأمانة إعدادها "دليل التعاون التقني" الذي يمثل أداة عظيمة الفائدة.

٧- وقالت ممثلة النمسا، متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي، إن أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني تمثل أداة أساسية لإدماج البلدان النامية إدماجا كاملا في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي. ورحبت بزيادة تنفيذ أنشطة التعاون التقني، ولكنها لاحظت أن هذه الأنشطة ينبغي أن تقوم على اتساق التكاليف ورصدها وتقييمها وشفافيتها. وأشارت إلى أن الشفافية لم تتحسن منذ الأونكتاد التاسع، وأن خطة السنوات الثلاث الجارية لم تفِ بكامل التوقعات. وقالت إن على الأمين العام للأونكتاد أن يعرض كل سنة آراءه بشأن توجهات وأولويات السنة التالية في مجال التعاون التقني، وأن على الأونكتاد أن يواصل تركيز أنشطته على المجالات التي يتمتع فيها بميزة مقارنة. ولاحظت مع الارتياح زيادة التعاون بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية، ورحبت بمذكرات التفاهم الموقعة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفيما يخص مسألة الاسترداد الجزئي للتكاليف، أعربت عن أملها في أن تيسر المقترحات المنقحة التي تقدمها الأمانة إجراء مزيد من المشاورات وأن يتم التوصل إلى اتفاق في الدورة المستأنفة للفرقة العاملة.

٨- وقالت إن الاتحاد الأوروبي، الذي يمثل أكبر مساهم منفرد في أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني، يلاحظ مع الارتياح زيادة حصة الأنشطة المخصصة لدعم أقل البلدان نموا ويدعو إلى استمرار هذا الاتجاه. ولكن الاتحاد يأسف لانخفاض حصة النفقات في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ويؤيد الشواغل التي أعربت عنها مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في هذا الصدد. وأخيرا، فيما يتعلق بإمكانية استخدام أموال إضافية من إيرادات التنمية لأجل برنامج النقاط التجارية، قالت إن الاتحاد يستصوب انتظار نتائج تقييم ذلك البرنامج قبل اتخاذ قرار في هذا الشأن.

٩- شدد ممثل مدغشقر على أهمية دور الأونكتاد وبخاصة أهمية برامجه للتعاون التقني في مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وبالنظر إلى الأثر السلبي الذي أحدثته وتحدثه العولمة وعملية التحرير في أغلبية البلدان النامية تحتاج هذه الأنشطة إلى الدعم. وإن من دواعي القلق ملاحظة أن المساهمات في الصناديق الاستئمانية انخفضت ومن شأن استمرار اتجاه كهذا أن يعرض للخطر عدداً من البرامج المهمة مثل النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع ونظام إدارة الديون والتحليل المالي والتدريب المتصل بالتجارة والتدريب البحري. ويؤمل أن تُملأ عما قريب وظيفة المنسق الخاص بأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية. وأخيراً ناشد البلدان المانحة مواصلة الزيادة في مساهماتها لصالح أنشطة التعاون التقني للأونكتاد.

١٠- وقال ممثل النرويج إنه يتوجب النظر إلى التعاون التقني بوصفه امتداداً لازماً ومتمماً للأنشطة الأساسية الأخرى التي يضطلع بها الأونكتاد، وأعرب عن الارتياح لحقيقة أن هذا الترابط يجري تعزيزه. وقال إنه مرتاح أيضاً للتعاون المعزز بين الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى المفروض أن يفضي إلى مزيد من التنسيق والتوافق وخاصة على المستوى القطري. وإن تركيز جانب أكبر من التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد على أقل البلدان نمواً يكون محل ترحيب. ولاحظ أن البلدان المانحة قد قدمت تمويلاً أقل في عام ١٩٩٧ وأعرب عن أمله في ألا يمثل هذا التدني اتجاهاً جديداً صوب انخفاض المساهمات الثنائية. وأضاف أن الحاجة تدعو إلى تقصي سبل جديدة لتعزيز القاعدة المالية للتعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد وأن من الخيارات الممكنة ما يتمثل في الزيادة في المساهمات المقدمة من المستفيدين. وإن من الأهمية بمكان التوسيع في القاعدة المالية وتأمين الاستدامة المالية للبرامج التي تلاقي نجاحاً كبيراً والجاري النظر فيها في سياق المقترحات من أجل الاسترداد الجزئي للتكلفة. ويلزم إيلاء الاعتبار الواجب لقدرة البلد

المتلقي على تغطية جزء من هذه التكاليف. وقال إنه يأمل في أن تسفر مثل هذه القضية عن توافق في الآراء في أقرب وقت ممكن. وأخيراً أبرز أهمية التقييمات المستقلة للتعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد بغية زيادة تحسين أداء الأونكتاد في هذا الميدان.

١١- ولاحظ ممثل إثيوبيا مع الارتياح التشديد الذي تحظى به أفريقيا وأقل البلدان نمواً في أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، تمشياً مع توصيات الأونكتاد التاسع وحصيلة استعراض نصف المدة. وقال إن بلده أفاد فائدة كبرى من التعاون التقني للأونكتاد. وأعرب عن الامتنان للمانحين التقليديين وغير التقليديين على السواء لما قدموه من مساهمات للصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً. وفيما يتعلق بقضية استعادة التكلفة جزئياً قال إن الأمر يتطلب مزيداً من المشاورات وينبغي للأمانة أن تحلل تحليلاً إضافيا التفاصيل الفنية بطريقة واضحة وشفافة. وخيارات استعادة الكلفة البديلة بما فيها الترتيبات الخاصة بأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل ينبغي أن تحظى بمزيد من التقصي. وأيد الفكرة المنادية بمنح أقل البلدان نمواً إعفاءً كلياً وقال إنه تشجع لملاحظة ارتفاع مستوى الاتفاق حول هذه القضية. وأخيراً شدد على الدور الرئيسي لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وشجع البلدان المانحة على أن تبذل جهداً إضافياً للزيادة في الموارد الخارجة عن الميزانية لهذا الغرض. وينبغي للأمانة أن تبذل جهوداً مماثلة لعكس الاتجاه المتدني في موارد الميزانية العادية المتاحة للتعاون التقني.

١٢- وقالت ممثلة هندوراس، متحدثة بالنيابة أيضاً عن بنما وغواتيمالا والسلفادور وكوستاريكا ونيكاراغوا والجمهورية الدومينيكية إن بلدان أمريكا الوسطى قد بينت أولوياتها في ميدان التعاون التقني لأمانة الأونكتاد التي استجابت بإعداد برنامج تعاون تقني خاص بالمنطقة دون الإقليمية هذه. وشكرت أمانة الأونكتاد على التزامها بإنجاز الأنشطة المدرجة في البرنامج وناشدت الجهات المانحة المحتملة دعم هذه المبادرة المهمة.

١٣- وأعرب ممثل اليمن عن تقديره لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمانة. ولاحظ مع الارتياح الزيادة في مستوى أنشطة التعاون التقني لصالح أقل البلدان نمواً. وأبرز بوجه خاص أهمية برامج من قبيل النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي ونقاط التجارة والتدريب المتصل بالتجارة. ورحب باستنتاجات الفرقة العاملة وشكر الجهات المانحة على دعمها المتواصل. وشدد على أهمية تأمين التساوي في المعاملة التي يعامل بها كل بلد من أقل البلدان نمواً.

١٤- وقال ممثل جمهورية كوريا إن الزيادة المستمرة في النفقات المتصلة بأنشطة التعاون التقني تبعث على التشجيع. وينبغي أن تتناول الأنشطة الإضافية، على سبيل الأولوية، الاحتياجات الخاصة ببعض البلدان النامية المتسمة اقتصاداتها بضعف هيكلي وقابلية للتأثر السريع وذلك بغية القيام، بالدرجة الأولى، بمساعدة أقل البلدان نمواً على الاندماج السلس في الاقتصاد العالمي. وإن للأونكتاد ميزة نسبية في إنجازه أنشطة التعاون التقني في مجال التجارة والتنمية وينبغي له أن يعنى بصورة أشد كثافة بالقضايا الناشئة حديثاً مثل التجارة الإلكترونية والتجارة والمنافسة والتجارة والاستثمار والتجارة والبيئة واتفاقات التجارة الإقليمية. وإذا ما استمر الأونكتاد في إنجاز هذه الأنشطة على نحو كفء فالمفروض أن يتّسع المجال لبذل المزيد من الموارد المالية دعماً للأنشطة الهادفة إلى تيسير اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وأخيراً ينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله في سبيل دعم اتفاقات التجارة الإقليمية.

١٥- ورحب ممثل **الاتحاد الروسي** بالزيادة في المستوى الإجمالي لنفقات التعاون التقني وخاصة الزيادة في نصيب أقل البلدان نمواً. ولاحظ بقلق أن نفقات التعاون التقني في أوروبا قد انخفضت بمقدار ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٧ ودعا إلى تحقيق توازن أفضل في توزيع الموارد. وأضاف أن التعاون التقني يجب أن يشكل باستمرار جانباً من أهم جوانب أنشطة الأونكتاد ويلزم أن يتبع مبدأ العالمية. كما يجب على الأونكتاد أن يتعاون عن كثب مع المنظمات الأخرى المعنية بقضايا التجارة. ومسألة استرداد الكلفة جزئياً تتطلب مزيداً من المناقشة بغية الظفر بحلول مقبولة لكافة البلدان الأعضاء. وأخيراً يلزم أن يتواصل العمل الذي يضطلع به الأونكتاد دعماً لانضمام البلدان إلى منظمة التجارة العالمية وشكر الأونكتاد على الدعم القيِّم الذي يوفره لبلده في هذا الصدد.

١٦- وقال ممثل **مصر** إن التعاون التقني يشكل مكملاً مهماً للعمل التحليلي الذي يضطلع به الأونكتاد ورحب بالزيادة في مستوى ما يتم إنجازه إجمالاً وخاصة لصالح أقل البلدان نمواً وأفريقيا. وأعرب عن تقديره للجهات المانحة ولاحظ أن البلدان النامية تساهم هي الأخرى مبرهنة بذلك على الأهمية التي توليها لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد. وأضاف أن من الأهمية بمكان تأمين توازن نسبي أفضل في نصيب مختلف الأقاليم من أنشطة التعاون التقني والمؤمل أن تتحقق زيادة في الأموال المخصصة للتعاون التقني. والاقتراح المطروح بشأن استرداد الكلفة جزئياً محل ترحيب ولكن يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة السائدة في أقل البلدان نمواً. وقال إنه يتطلع لمواصلة المناقشة حول هذه القضية على ضوء الاقتراحات التي تطرح في نطاق الفرقة العاملة.

١٧- وقال ممثل **سويسرا** إن الخطة الثلاثية المتداولة تمثل أداة مهمة لوضع الإسقاطات وتيسير جمع الأموال وتأمين التخطيط الأفضل. وينبغي وضعها مرَّة كل سنة كأساس للمناقشات التي تجريها الفرقة العاملة بشأن التعاون التقني والاستعراض الذي يجريه المجلس. ثانياً، فيما يتعلق بالتقييم ورهناً بالقرارات التي ستتخذ في نيويورك، يجب تحسين الولايات المتعلقة بالتقييم ولا سيما فيما يتصل بالإجراءات الواجب اتباعها واختصاصات المقيِّمين. ثالثاً، يتوجب أن يتخذ قرار في أقرب وقت ممكن بشأن مسألة استرداد الكلفة جزئياً بالنسبة لبرامج مختارة وذلك بما فيه صالح كافة المستخدمين. ومن شأن هذا أن يشكل شرطاً مسبقاً للزيادة في الموارد التي تخصصها الجهات المانحة لهذه البرامج. والمفروض أن يسهل اعتماد الاقتراح المتعلق باسترداد الكلفة جزئياً إلى حد كبير الشفافية ويرفع مستويات المحاسبة. وأخيراً ينبغي أن تجري مناقشة متعمقة لضرورة وضع الأولويات فيما يتصل بأنشطة التعاون التقني للأونكتاد وبالموارد اللازمة.

١٨- وقال ممثل **اليابان** إنه كان يمكن أن يكون مفيداً لو تضمن تقرير الأمانة وجهات نظر المستفيدين من مشاريع التعاون التقني مما يسمح بإجراء تقييم أفضل لأثر المشاريع ويتوجب أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار في التقرير المقبل. فمثل هذه الآلية للتغذية المرتدة تحسِّن الشفافية وتزيد في درجة تبنّي البلدان النامية لمختلف الأنشطة التي ينجزها الأونكتاد.

١٩- وبناء على دعوة من الرئيس أدلى **منسق الأمم المتحدة في الصومال** ببيان وصف فيه الشراكة المتينة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد في الصومال ابتداء من عام ١٩٩٣ فصاعداً. وقد بدأت المساعدة المقدمة من الأونكتاد في مجال الموانئ ولكن بالنظر إلى الدور الأساسي الكبير الذي تؤديه الموانئ تنوعت الأنشطة فشملت مجالات أخرى تتصل بالتجارة والإدارة الجمركية. وبرنامج الأونكتاد المعني بالموانئ

والتجارة هو واحد من البرامج الاستراتيجية الخمسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكان حافزاً قوياً على مباشرة برامج أخرى متصلة بالتدريب والأمن. والوضع في شمال الصومال بصدد التحول إلى عملية إعادة تأهيل بعد أن كانت عملية تقديم للغوث الإنساني. ويجري بشكل حثيث تنشيط التجارة بتصدير أعداد كبيرة من المواشي. وناشد الجهات المانحة تعزيز تمويلها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كي تمكّن الأونكتاد وغيره من الوكالات من مساعدة الجهود التي تبذل في سبيل إعادة تأهيل الصومال.

- - - - -